بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وفقنا لتحقيق معنى كون العلم تابعا للمعلوم وبعكسه المعهود
والصلوة والسلام على من وعد بالمقام المحمود واللواء الممدود وعلى آله
واصحابه الذين هم الواردون بالحوض المورود فيقول البائس الفقير الى
الله الغني القوي الحافظ اسماعيل بن محمد الشنوي فقهه الله تعالى
بغفرانه اعلم ان علمه تعالى في الازل متعلق بالاشياء قبل وجودها
على ما هي عليه وهذا العلم تابع للماهية المعلومة بمعنى ان خصوصية العلم
وامتيازه من سائر العلوم انما باعتبار انه علم بهذه الماهية مثلا
العلم المتعلق بايمان زيد تابع للماهية ايمانه بمعنى ان خصوصية هذا
العلم وامتيازه عن العلم بايمان عمرو وكفر بكر مثلا انما هو باعتبار انه
علم بايمان زيد لا بمعنى انه يتوقف على المعلوم وان صح اعتبار التوقف
في الجملة وكذا العلم بانه سيؤمن تابع للمعلوم ايضا بالمعنى المذكور و
هذا العلم ازلي وعلم فعلي وهو العلم الذي يستفاد الخارج منه واما
وجود الماهية وفعليتها تابعة للعلم الازلي بها الذي هو التابع للماهية
وبالتصديق بانه سيوجد بمعنى انه تعالى عالم بها في الازل على هذه الخصوصية
لكونها في نفسها على هذه الخصوصية لزم ان يتحقق ويوجد على هذه الخصوصية
فالعلم الازلي تابع من وجه ومتبوع من وجه آخر فلا يتوهم الدور لتغاير
الجهتين ولا جور ولا يبطله قاعدة التكليف لانه يعلم ان زيدا يفعل
باختياره كذا الكون في نفس الامر كذا فيجب ان يوجد كذلك والوجوب
بالاختيار متحقق الاختيار لا منافيه وهذا مراد المحقق صاحب
التوضيح بقوله على ان علمه تعالى بانه اي ابا جهل لا يؤمن باختياره ولا يجبره
عن حيز الامكان يعني ان علمه تعالى بان عدم ايمانه ابي جهل باختياره اي بهذه

الماهية

الماهية قبل وجوده على هذه الخصوصية والاختيار ما خوذ في عدم الايمان
فيلزم ان يوجد ذلك لامتناع تحقق خلاف علمه تعالى وقيس عليه ايمان
المؤمن وسائر الافعال وبهذا التحقيق اندفع اشكال التحرير في
التلويح على المحقق المذكور حيث قال لقائل ان يمنع كون العلم
تابعا للمعلوم بمعنى انه لا يتعلق به الا بعد وقوعه فان الله تعالى عالم
في الازل بكل شيء انه يكون اولا ولا يكون وح يلزم الوجوب
او الامتناع ولهذا صرح المحققون بان معنى كون العلم تابعا للمعلوم
ان المطابقة تعتبر من جهة بان يكون على طبق المعلوم وقوعا وعدم
وقوع انتهى وجود الاندفاع فلان المحقق يريد بقوله على ان
علمه تعالى بانه لا يؤمن كون العلم تابعا للمعلوم بمعنى انه لا يتعلق به الا
بعد وقوعه حتى يمنع ذلك وليس في كلام المصر ما يدل عليه لا صراحة
ولا التزاما بل كلامه صريح فيما ذكرنا من انه يعلم الاشياء قبل وقوعها
قوله لا يخرج عن حيز الامكان ينادي باعلى صوت انه تعالى يعلم ماهية
الاشياء وانه يعلم ايضا بانه ستوجد في وقت معين بصفة
متميزة قبل وقوعها لا يتوهم الاخراج عن حيز الامكان انما هو العلم
قبل وجوده وقول التحرير فان الله تعالى عالم في الازل بكل شيء انه يكون
اولا يكون مثال ما ذكر المحقق غاية الامر ان هذا تصديق في الازل
بانه سيوجد ما ذكر المصر هو التصورات تابع لماهية والتصديق
المذكور مستلزم للتصور المزبور ويحتمل ان يكون مراده التصديق
بانه لا يؤمن ويكون غير ما ذكر المحقق وان كان هذا في المثال
الجزئي وذلك في الامر الكلي فقوله ح ويلزم الوجوب مدفوع

بما ذكرناه من انه يعلم باختياره واما ما ذكر في المنع من العلم لا يتعلق بالمعلوم
الا بعد وقوعه خارج عن البحث اذ لا مدخل له في وجوه الاشياء لتعلقه بعد
وجوده والبحث في العلم الذي يكون سببا لوجود الشيء وهو العلم بالماهية
اذ العلم بانه سيوجد فيستحيل ان يكون صدور الفعل عن المكلف واجبا وممتنعا
والمكلف منبط فيه فيكون تكليفا بما لا يطاق فاجابوا عن ذلك بما ذكر
المحقق من ان الوجوب بالاختيار محقق للاختيار ولا منافاة له فهذا
التعلق من العلم تابع للمعلوم بمعنى التوقف على وجوده ولا يكون متبوعا
لماهيته فالعلم بالماهية انما يكون تابعا ومتبوعا وانما لم يكن متبوعا
لانه انما يتعلق بعد وجوده على انه وقع الان او قبل وهذا العلم يستفاد انفعاليا
وهو المستفاد من الخارج وكذا الكلام في العلم اي التعلق بانه ستعدم بعد الوجود
قديم والتعلق بانه عدم الان او قبل حادث الاول علم فعلي والثاني علم انفعالي فعلم
من البيان المذكور ان علمه تعالى بالاشياء اما تصور او تصديق والاول تصور ماهيتها
على ما هي عليه كما مر توضيحه والثاني اما تصديق بانها ستوجد او ستعدم والتصديق
والتصور المذكور ازليان تابعان للمعلوم بالمعنى المذكور ومتبوعان او تصديق
بانه وقع الان او قبل وهذا حادث وتابع للوقوع ومعنى التبعية هنا التوقف
لان تعلق العلم بالاشياء على انها موجودة يتوقف على وجود الاشياء بخلاف
التبعية في الاولين لانها فيهما لكون المعلوم سببا لامتيازه عما عداه من المعلوم
وماهيات الاشياء منصورة في هذا التصديق لكنه ازلي وان كان التصديق
حادثا لانه عين التصور الاول لما عرفت في محله ان العلم الازلي لا يتغير اصلا
فهذا باق ازلا وابدا وهذا التصديق لا يكون متبوعا للمعلوم دفعا للوجوب
والامتناع ولزوم التكليف بما لا يطاق ولم يذكر وهكسر في اكثر المواضع مع انه

محقق في الازل دون العلم الحادث وقيل ان العلم بوقوع شيء في وقت
معين بصفة معينة تابع لكونه بحيث يقع فيه كذلك لانه ظاهر وحكاية
عنه انتهى وبين تبعية العلم للمعلوم بان العلم طلي للمعلوم وحكاية عنه
وهذا المعنى هو التبعية غير ما ذكرناه لكن الظاهر انه حمل العلم على التصور
الحاصل وهو مذهب الفلاسفة وبعض المتفلسفة وجمهور المتكلمين
ينكرون ذلك فكيف يبنى بيان مذهبهم على ذلك وما نقل في التلويح
من المحققين ان معنى كون العلم تابعا للمعلوم ان المطابقة تعتبر من جهة
العلم بان يكون على طبق المعلوم وقوعا وعدم وقوع انتهى وهذا المعنى
للتبعية بحسب الظاهر غير ما ذكر من المعاني الثلثة لكنه راجع الى كون تعلق
العلم تابعا للوقوع للمعلوم ووجوده ولكون علم الله تعالى تابعا للمعلوم
مما يتوحش منه في بادي النظر ذهاب كل طائفة الى حمله ما سنح له لكن
الاولى ما ذكرناه اولا من معنى التبعية ان خصوصية العلم وامتيازه عن
سائر العلوم وانما هو علم باعتبار انه علم بهذه الماهية هذا في العلم الازلي
تصورا كان او تصديقا بانه ستوجد او سيعدم وفي تعلق الحادث
معنى التبعية توقفه على وجود المعلوم وقد علم مما مر ان العلم الازلي
تابع للمعلوم يقال في دفع الاشكال بان العلم تعلق في الازل بوجود شيء
او عدمه كعلمه بان ابا جهل لا يؤمن فيمتنع ايمانه والا لزم انقلاب علمه
جهلا فتكليفه بالايمان تكليف بما لا يطاق كما ذهب اليه الاشعري
فاجابوا بان علمه تعالى الازلي تابع لماهية المعلوم على ما هي عليه فعلمه تعالى
بان ابا جهل لا يؤمن باختياره فلا جبر ولا تكليف بالمحال واما
قولهم ان علمه تعالى تابع لوقوع المعلوم يقال في رد شبهة وهي انه لا

بما ذكرناه من انه يعلم باختياره واما ما ذكره في المنع من العلم لا يتعلق بالمعلوم
الا بعد وقوعه فخارج عن البحث اذ لا مدخل له في وجوه الاشياء لتعلقه بعد
وجوده والبحث في العلم الذي يكون سببا لوجود الشيء وهو العلم بالماهية
اذ العلم بانه سيوجد فيتوقع كون صدوره من الفعل من المكلف واجبا او ممتنعا
والمكلف منوط به فيكون تكليفا بما لا يطاق فاجابوا عن ذلك بما ذكر
المحقق من ان الوجوب بالاختيار محقق للاختيار ولا منافاة له فهذا
التعلق من العلم تابع للمعلوم بمعنى التوقف على وجوده ولا يكون متبوعا
لماهيته فالعلم بالماهية فانه كما عرفته يكون تابعا ومتبوعا واما لم يكن متبوعا
لانه انما يتعلق بعد وجوده على انه دفع الان او قبل وهذا العلم يستتم انفعاليا
وهو المستفاد من الخارج وكذا الكلام في العلم اى التعلق بانه ستعدم بعد الوجود
قديم والتعلق بانه عدم الان او قبل حادث الاول علم فعلي والثاني علم انفعالي فعلم
من البيان المذكور ان علمه تعالى بالاشياء اما تصور او تصديق والاول تصور ماهيتها
على ما هي عليه كما مر توضيحه والثاني اما تصديق بانها ستوجد او ستعدم والتصديق
والتصور المذكور ازليان تابعان للمعلوم بالمعنى المذكور ومتبوعان او تصديق
بانه وقع الان او قبل وهذا حادث وتابع للوقوع ومعنى التبعية هنا التوقف
لانا نعلم العلم بالاشياء على انها موجودة يتوقف على وجود الاشياء بخلاف
التبعية في الاولين لانها فيها لكون المعلوم سببا لامتيازه عما عداه من العلوم
وماهيات الاشياء منصورة في هذا التصديق لكنه ازلي وان كان التصديق
حادثا لانه عين التصور الاول لما عرفت في محله ان العلم الازلي لا يتغير اصلا
فهذا باق ازلا وابدا وهذا التصديق لا يكون متبوعا للمعلوم دفعا للوجوب
والامتناع ولزوم التكليف بما لا يطاق ولم يذكر وعكسه في اكثر المواضع مع انه

محقق في الازل دون العلم الحادث وقيل ان العلم بوقوع شيء في وقت
معين بصفة معينة تابع لكونه بحيث يقع فيه كذلك لانه ظلي وحكاية
عنه انتهى وبين تبعية العلم للمعلوم بان العلم ظل للمعلوم وحكاية عنه
وهذا المعنى هو التبعية غير ما ذكرناه لكن الظاهر انه حمل العلم على التصور
الحاصل وهو مذهب الفلاسفة وبعض المتفلسفة وجمهور المتكلمين
ينكرون ذلك فكيف يبنى بيان مذهبهم على ذلك وما نقل في التلويح
من المحققين ان معنى كون العلم تابعا للمعلوم ان المطابقة تعتبر من جهة
العلم بان يكون على طبق المعلوم وقوعا وعدم وقوع انتهى وهذا المعنى
للتبعية بحسب الظاهر غير ما ذكر من المعاني الثلثة لكنه راجع الى كون تعلق
العلم تابعا للوقوع للمعلوم ووجوده ولكون علم الله تعالى تابعا للمعلوم
مما يتوحش منه في بادي النظر ذهاب كل طائفة الى حمله مما سنح له لكن
الاولى ما ذكرناه اولا من معنى التبعية ان خصوصية العلم وامتيازه عن
سائر العلوم وانما هو علم باعتبار انه علم بهذه الماهية هذا في العلم الازلي
تصورا كان او تصديقا بانه ستوجد او سيعدم وفي تعلقه الحادث
معنى التبعية توقفه على وجود المعلوم وقد علم مما مر ان العلم الازلي
تابع للمعلوم يقال في دفع الاشكال بان العلم تعلق في الازل بوجود شيء
او عدمه كعلمه بان ابا جهل لا يؤمن فيمتنع ايمانه والا لزم انقلاب علمه
جهلا فتكليفه بالايمان تكليف بما لا يطاق كما ذهب اليه الاشعري
فاجابوا بان علمه تعالى الازلي تابع لماهية المعلوم على ما هي عليه فعلمه تعالى
بان ابا جهل لا يؤمن باختياره فلا جبر ولا تكليف بالمحال واما
قولهم ان علمه تعالى تابع لوقوع المعلوم يقال في رد شبهة وهي انه لا

لها بالفعل بالقوة القريبة من الفعل حقيقة على ان الافراد لم يعلم ما هي بالفعل ولا بالقوة
وهذا مراد الامام الرازي كما يدل عليه تمثيله صورة واحدة مطابقة لامور
مختلفة لكان مساوية في الماهية لتلك الامور المختلفة فتكون لذلك الصورة حقايق
مختلفة فلا يكون صورة واحدة فخرج جوابه انا قلنا كل شيء فهو ممكن بالامكان العام اي
على انسان ما تقدمت يداه لانا في هذه الصورة لم يعلم ان حقيقة الانسان ما هي
وكذا حقيقة الفرس والبغل والابل لم يعلم ما هي لا بالفعل ولا بالقوة واما كونها
ممكنة بالامكان العام فيعلم من هذا المفهوم الكلي بالقوة لا بالفعل ايضا والامام
لا ينكر ذلك كيف وتصور العلم بمفهوم عام لجميع المسائل مستلزم للاطلاع على
مسائله بالفعل وهو مما اتفق عليه العلماء وكيف ينكر الامام ذلك وقد عرفت ان
تمثيله يدل على ما ذكرناه وقد سهى قدس سره عن ذلك التعليل لانكاره سهوا عظيما ولكم
من عائب قولا صحيحا فانقح لكمال الانتباه انه اراد الجلال بالعلم الاجمالي هذا المعنى
لزم اثبات الجهل له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لكن ظاهر كلامه بل صريحه مقاله يدل
على انه اراد المعنى الاول قبل ان قلت ذهب الجلال الى ان مدار تسمية العلم على الامور
المتعددة اجمالا حصوله دفعة واحدة لا حصول علمها في ضمن علم المركب بحقيقته
كما حققه شارح المواقف حيث قال الجلال في بحث علم المعقول من الاعراض العلم الاجمالي
ان يكون فاعلا بالكل دفعة انتهى وقد عرفت فساده من انه اراد به ان كل واحد معلوم له
تعالى تفصيلا فيجري برهان التطبيق على زعمه والا يلزم الجهل والتفصيل للاجمالي
الاخير لتوسيع الدائرة فظهر لك قوة الشبهة وقد عرفت ان اطلاق العلم الاجمالي
بهذا الوجه حصول صورة المعلومات في الذهن دفعة واحدة على ما اختاره الامام الرازي
فلذا انكره كما مر بيانه من ان العلم الواحد لا يكون علما بمعلومات كثيرة لامتناع حصول
صورة واحدة مطابقة لامور مختلفة واختاره الجلال وادعى ان عليه تدل الاشياء اجمالي

بهذا

بهذا المعنى وذهل عما يستلزمه وبالجملة لامتناع المعقول بان علمه تعالى اجمالي
باي معنى كان لانه يلزم احد الامرين اما جريان البرهان واثبات الجهل من وجه
كلامه بحيث يلزم له احد الامرين فقد احد رشيعة الصفار لكن دون بيانه
خرط القتاد وفي المواقف في مقصد تقسيم العلم الى تفصيلي واجمالي مع شرح العلم
الاجمالي على تقدير جواز ثبوته في نفسه هل يثبت لله تعالى ام لا جوزه القاضي و
المعتزلة ومنعه كثير من اصحابنا وابو هاشم والحق ان شيئا لا فيه اذا في العلم الاجمالي
الجهل بالتفصيل امتنع عليه تعالى والا فلا يمتنع انتهى وانت خبير بالعلم الاجمالي
قسم للتفصيل فلا يجامع مع التفصيل فالتقييد بالذكور قبيح فلا جرم انا امتنع
عليه تعالى ومن جوزه من الملحدين لعله اراد به علم المركب بحقيقته من حيث هو
مركب دفعة واحدة ففي هذه الصورة يعلم المركب قصدا واجزاءه تبعا كالدلالة
المطابقة والتضمن فان المدلول المطابقي مدلول قصدا والتضمن مدلول تبعا وصورتهما
حاصلة في الذهن فلا يلزم المحذور لكن الاحتراز عنه واجب فان ما ذكرناه في علم
المخلوق واما في علم الخالق تعالى فلا يتصور ان يكون الشيء معلوما قصدا وتبعا
بل الكل معلوم قصدا على انه يتناول العلم الاجمالي بالمعنيين الاخيرين وهما
يستلزم ان الجهل وان كان المتعارف ان العلم بالاجزاء علم الاجزاء في ضمن
علم المركب بحقيقته واما الجواب عن اصل الاشكال فهو ان معلومات الله تعالى
غير موجودة في الخارج ولا في الذهن اما الثاني فلان جمهور المتكلمين ينفونه
كما حقق في محله واما الاول فلكونها معدومة محضة اذ ان المراد ان الله تعالى يعلم
الامور الغير المتناهية بالفعل فلا يجري برهان التطبيق فيها اما في المعلومات
فلكونها معدومة محضة واما في الثاني فلكونها من الامور الاعتبارية وشرط جريان
برهان التطبيق الوجود الخارجي نقله الفاضل عبد الرحمن الامدي عن استاذه انه

قال اجمع العلماء على ان الوجود الخارجي اشترط في جريان البرهان التطبيقي واشار
اليه صاحب المواقف وشارحه حيث قال في جواب النقض بمراتب الاعداد ان
المعلومات بل جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلان التسلسل قد ضبطها وجود
انفسها ومعلوم ان المراد بالوجود الوجود الخارجي لان القائل بما يمكن الوجود
الذهني على ان جريانه في الموجودة في الذهن ليس بعلم قال قدس سره في شرح
المواقف العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور
هناك تطبيق ونظر الى الخلف بل ينقطع بانقطاع الوهم والعقل انتهى فظهر ان المراد
الوجود الخارجي ولعل المراد بالاجماع الذي نقله الاستاد بيان العلماء بر متهم ان
الوجود يشترط في التطبيق والموجودة وان كان عاما كالوجود الذهني لكن جمهور
المتكلمين لما انكروه قيد الاستاد بالوجود الخارجي والجواب من الدواني انه ذهل عن
اشارة العلماء الى ان الوجود شرط في التطبيق وسلك مسلك الحكماء وغفل عما يترتب
عليه من الامر العظيم عند العقلاء واذا عرفت ما قررناه ظهر ضعف ما قيل من ان
برهان التطبيق بنقض البينة لما في شرح المواقف في مقصد ان المعدوم شيء ام لا و
ان كفتي مجرد الاتصاف بالقلة والكثرة وادعى انه يستلزم التناهي نقض ايضا
بمعلومات الله تعالى فانها زائدة على مقدورات الله تعالى مع ان كل واحد منها غير متناه
انتهى فظهر ان ما سماه المتكلمون برهان التطبيق مغلطة كاذبة لكذب بعض مقدماته
بدلالة انتقاضه اذ الدليل الصحيح لا ينقض قوله لم ار تكب الكفر العظيم لحيثية انتقاضه
بمعلومات الله تعالى فانها زائدة بناء على الكفار المذكور في برهان التطبيق فلا نقض
بالمعلومات على الوجه المذكور وعلى ان مقدورات الله تعالى متناهية بالفعل عند من يقول بحدوث
تعلقات القدرة وهم بعض الاشاعرة فلا نقض لها عندهم واما عند من يقول بقدم تعلقاتها
وهم اصحاب الشيخ المات ريدي وبعض الاشاعرة وان توهم النقض بها عندهم فجوابه ما من

من ان الوجود الخارجي شرط في جريان التطبيق والمعلومات والمقدورات
ليست بموجودة بعد ولذا النقض بمراتب الاعداد ونحوها مدفوع بما ذكرناه
كما صرح به صاحب المواقف وشارحه فعلم ان ما سماه المتكلمون برهان
التطبيق فيه مصلحة صادقة ومنفعة صالحة لانه هو العمدة في ابطال التسلسل
في الامور المتعاقبة كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتيب
طبيعي كالعلل والمعلولات او وصفي كالابعاد او لا يكون هناك ترتيب اصلا
كالنفوس الناطقة وليس هذا متوقفا على بيان كون العلة مع المعلول فيدل به
على تناهي الامور المذكورة كلها كذا في المواقف وشرحه هذا عندنا وعند الحكماء
يشترط فيه الاجتماع والترتيب ولو كان برهان التطبيق كما زعم شكل ابطال
التسلسل لانه كما عرفت انه العمدة في ابطال التسلسل في بعض الامور دون بعض
آخر مع ان المطلب الاعلى وهو اثبات الواجب يدور على بطلان التسلسل في
الملك العلول فتأمل فيما حرر على من اساء الادب مع قدماء المتكلمين واسوة
العلماء المتأخرين وكيف يتجاسر واحد من المتكلمين على تخطئة عظماء المتقدمين
ولعمري ان هذا امر عجيب يتوحش منه اولو الالباب واعلم ان الجلال الدواني
خالف عظماء المتقدمين واكابر المتأخرين من ائمة المتكلمين في مواضع شتى منها ما
ذكر هنا من ان علمه تعالى بالاشياء في الازل علم اجمالي هربا عن انتقاض برهان
التطبيق وقد عرفت ما فيه وما عليه ومنها دعوى استحالة تعلق العلم بالمعدوم
الصرف وبنى عليه تشنيع ائمة الهدى وقدوة التقى مع ان الاعلام الاعظم صرح
في الفقه الاكبر ان الله تعالى يعلم المعدوم حال عدمه واجمع الاجلاء عليه فخالف
الاجماع كما بيناه وجهه مع رد الدواني في رسالته العلمية المشحونة بالفوائد العلمية لا
يستغني عنها الطالبون وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ومنها اختار مذهب

الحكماء وعرض عن مسلك العلماء في العلم فقال ان العلم هو التصور الحاصلة
في العقل دون صفة توجب تمييزا ونفس التبيين كما اختاره العظماء المتكلمين
ومنها انه اضافة الوجود الذهني على الوجه الذي اثبته الحكماء وليت شعري لم
ترك مذهب امامه في الدين واختار طريق الحكماء والمتفلسفين وقيد ذكر
الجلال في بحث الحدوث والعلم والمعاد الكلمة المظلمة المفسدة بعضها من نفسها
وبعضها نقلا عن الفلاسفة والمتفلسفة وحبط تارة ويتكلم بما هو كفر غليظ
وذكر المبادي العالية والعقول العشرة التي زعمها الفلاسفة لغوا بما قالوا والقول
بانه كفر أشد كفرا من عبدة الاوثان لانه شرك اغلظ من شركهم الى ان قال فينبغظه
في الله وتذكر بخير الله ره وبعض هذا الاشكال مبالغة في التشنيع الا حدثه في
نقل الكفر ولذا انقل ما نقله صاحب المواقف وصاحب المقاصد وغيرهما فلا عهدة
في نقل العقول والمبادي العالية والجواهر المجردة وانما المؤاخذة فيما التزم الجلال
الدواني مما ذكرناه انفا فانه يشبه للمجادلة في صفات الله تعالى لان السلف الكرام
ذهبوا الى انه يعلم الله تعالى المعدوم الصرف وانه تعالى يعلم الاشياء في الازل تفصيلا
بتعلقات قديمة وان العلم صفة توجب التمييز لا يحتمل النقيض عند بعضهم
او نفس تمييز عند بعض آخر منهم وان الوجود الذهني بالمعنى الذي اخترعه /
الحكماء ليس بثابت والجلال يجادلهم في ذلك كله فجاز دخوله ومن تبعه تحت
قوله ومن الناس من يجادل في الله بغير علم لان معناه من يجادل في توحيده وصفاته
صرح به الشيخ البيضاوي في سورة لقمان فلا نقول كما قال البعض فينبغضه في الله تعالى
ولا نذكر بخير اذ لا يجوز ذلك لاحد بعد موته ما لم يتقن ضلاله بل نقول نرجو
من كمال كرم الله تعالى عفوه والتجاوز عنه اما لكونه ما ضل في ذلك او لاحتمال رجوعه
عنه قبل فوت الاوقات وحلول الكربات لكن اوصى علماء الشريعة والذين ان لا

يشتغلوا

يشتغلوا بتدريس شرح العقايد العضدية فانه اعانه على مجادلته
وتشنيع الائمة المهديين وقد عرفت انه يخاف الدخول تحت عموم
قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله الاية اذ لا مجال لكونه ملكه
حقا مثل ملك المتقدمين ولا يخطر على بال احد من ارباب
اليقين اذ بطلان ملكه مع وضوحه وقد بيناه في رسالتنا /
بالبرهان وشيدنا اركانه بالتبيان فمن خالفه فعليه البيان
اذ مجرد الدعوى من ديدن المجوجين وعادة المكابرين والحمد لله الذي
اقدر على اتمام هذه الرسالة بعد العصر في سنة
المائتين وستة بعد الف ويرجى من الله تعالى كمالته وقاريه
ولوالديهما ولمن دعا لهم ولجميع المؤمنين والمؤمنات
يوم يقوم الحساب

نهاية المخطوطة